



## مناهج أصحاب المعاجم المختصة في ترتيب المصطلحات وتعريفها

علي عبد النبي إبراهيم فرحان

أستاذ مشارك في اللغة العربية وأدائها- الجامعة الأهلية- مملكة البحرين

alifa2222@gmail.com

استلام البحث: ٢٠٢٠/٨/٣٠ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/١٠/٨ قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/١٦ DOI: <https://doi.org/10.31559/JALLS2020.2.4.1>

### الملخص:

تعدّ المعاجم المختصة قسيمة المعاجم العامة في ضبط مفهومات موادّ اللغة واصطلاحاتها في حقل من حقول المعرفة، أو فنّ من الفنون؛ وترتيب مداخلها بطريقة منهجية. ولأهمية هذا الموضوع أترنا أن ندرس في هذا البحث مناهج أصحاب المعاجم المختصة في ترتيب المصطلحات وتعريفها دراسة موضوعية وصفية تحليلية متسلحين بما قرّ في علم المعجمية من مداخل ومفاهيم. تقوم هذه الدراسة على مدخلين رئيسيين في دراسة المعجم، وهما الترتيب، والتعريف. وهذان الأسان هما اللذان يحددان هوية المعجم؛ إذ لا يمكن للمعجم أن يشتمل على مداخل غير مرتبة بأي ضرب من الترتيب المنهجي الذي يشاء المؤلف أن يكون عليه معجمه، وغير معرفة بحسب ما تقتضيه الوحدات المعجمية من التعريف (بن مراد، ١٩٩٣م). وإذا خلا المعجم من هذين الأسين -وبخاصة من التعريف- وجب أن يطلق عليه اسم آخر غير المعجم مثل "قائمة المصطلحات" (Nomenclature) أو "المسرد" (Glossaire) (بن مراد، ١٩٩٩م). وتستند هذه الدراسة على منهج يقارن بين نمطين من المعاجم العربية المختصة، الأول يختصّ بالتعريفات عامة للفنون، وقد اخترت له كتابين هما: كتاب التعريفات للشريف علي الجرجاني، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، والآخر يعنى بما يختصّ بفنّ من الفنون، وقد اخترت له كتابين هما: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها لأحمد مطلوب، ومعجم الصّوتيات لرشيد عبد الرحمن العبيدي. وتركّز الدّراسة على طرق الترتيب ومداخله في الكتب الأربعة، وتقنيات التعريف المستخدمة فيها، مزودًا ذلك بمنظومة من الأمثلة الدّالة وفق ما ورد في هذه المعاجم الأربعة، كما تستهدي الدّراسة ببعض المعاجم المختصة - على هامش المقارنة - في الوصول إلى القوانين التي تحكم الترتيب والتعريف في المعاجم عمومًا وفي هذه المعاجم الأربعة خصوصًا. وتهدف الدّراسة إلى الكشف عن قوانين الترتيب والتعريف في هذه الكتب ومحاكمتها في نظرة نقدية، ثم بعد ذلك تقترح إطارًا عامًا لبناء المعاجم المختصة بيسر للدارسين والتربويين استعمالها وتوظيفها. الكلمات المفتاحية: الترتيب؛ التعريف؛ المعاجم المختصة؛ اصطلاحات؛ التأليف المعجمي؛ أنساق.

### الترتيب:

الترتيب ركن مهمّ من أركان التأليف المعجمي؛ ويقصد به ترتيب المصطلحات أو المداخل في متن المعجم؛ ولا يمكن أن يُبنى معجم بدون منهجية في ترتيب مداخله اللغوية أو الاصطلاحية. والكلام هنا منصبّ على طريقة ترتيب المداخل؛ أي طريقة توالي موادّ المعجم والمعجم المختص على وجه الخصوص، والمنهج الذي على أساسه تتراتب موادّ المعجم واصطلاحاته؛ كي يسهل على القارئ التعامل معه في سهولة ويسر.

ويقوم الترتيب في المعاجم المختصة على طرق، يسلك صانع المعجم أحدها، ومن أشهر تلك الطرق ما يأتي:

١. الترتيب الألفبائي.

٢. الترتيب الأبجدي.

٣. الترتيب الموضوعي.

**التعريف:**

التعريف هو الوجه الكاشف عن العلاقة بين المصطلح والمفهوم " بل هو الترجمة اللغوية للمفهوم " (خطابي، ٢٠١٦م) وهو - باختصار - وصف دلالة المصطلح في الفن المراد بألفاظ لغوية تكشف عن بنيته المفهومية للقارئ بصورة موجزة ومكثفة؛ وبمقدار كون التعريف واضحاً وبعيداً عن التعقيد تنمايز المعاجم.

وفي المعاجم المختصة يقوم واضع المعجم بعملية وصفٍ دقيقٍ لمصطلح خلقه غيره (صانع المصطلح) في عبارات دالة محدودة، في سياق عام، أو حسب تعبير خطابي متحرر من السياق (خطابي، ٢٠١٦م).

ويكون التعريف عن طريق الإحالة؛ وذلك بالإحالة إلى سابق أو لاحق؛ " وذلك بإشارة المؤلف بنحو من الأنحاء إلى أنّ المصطلح معرّف في مكان آخر، وغالباً ما يتم ذلك باستعمال لفظة "انظر" أو "راجع". (خطابي، م. ٢٠١٦م). أو عن طريق التعريف المزدوج؛ وذلك بأنّ يقدّم صانع المعجم مفهوميّن لمصطلح واحد، أو بطريقتين إحداهما تنتمي إلى الثقافة التي ولد فيها المصطلح، والأخرى إلى تبيينه في اللغة العربية. أو عن طريق التعريف الموثق؛ ويعنى به " ذاك التعريف الذي يؤدي فيه النصّ المقتطف ... الدور الحاسم في التعريف " (خطابي، ٢٠١٦م).

كما أنّ هناك طرقاً أخرى استعملها واضعو المعاجم المختصة، كالتعريف النقدي؛ وهو " الذي يبنّيه فيه المؤلف إلى خطأ حصل في إدراك المفهوم أو جزء منه. " (خطابي، ٢٠١٦م) وكالتعريف التطوّري؛ وهو نوع من التعريف يتتبع فيه المؤلف تطوّرات المفهوم، ولا يكتبها بما يعنيه في حقبة واحدة؛ ومن ثمّ يغدو للمصطلح الواحد أكثر من مفهوم وفق تلك الحقب. " (خطابي، ٢٠١٦م). وتكمن غاية التعريف في تمكين القارئ غير المختصّ (بل حتى المختصّ) من الركون إلى دلالة المصطلح والتواصل مع مفهوماته في علم من العلوم أو فنّ من الفنون.

ويقوم التعريف على دعامتين متكاملتين:

الأولى: تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم، (مصطفى، ٢٠١٤م) إذ يُعنى واضع المعجم بذكر خصائص المعرّف الذاتية والعرضية؛ ليخلص إلى ذكر جنس المعرف، وفصله النوعي أو خاصته، التي تميزه عن غيره من الأنواع. الثّانية: تحديد موقع المفهوم في الحقل الذي ينتهي إليه المفهوم، وعلاقاته بالمفومات الأخرى المنتمية لذلك الحقل (الجيلاني، ١٩٩٦م). فكل مجال معرفي له منظومة مفهومية خاصة به تتألف من مجموع المفومات ذات العلاقة بذلك المجال، ويمكن إدراك المفهوم بشكل أفضل إذا وقفنا على علاقاته بالمفاهيم الأخرى في ذلك المجال... وكذلك العلاقات التي تربطه مع بقية المفاهيم في ذلك الحقل (مصطفى، ٢٠١٤م)، ويراعى في التعريف الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح، " أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما " (سماعنة، ١٩٩٨).

وقد ينحو واضع المعجم إلى نمط التعريف الموسوعي؛ وهو تعريف شمولي يتميز بالوصف المسهب للمدخل والعناية بالوصف والتوسع في ذكر الخصائص. (مصطفى، ٢٠١٤م).

**نظرة في الكتب الأربعة:**

أولاً: كشاف اصطلاحات الفنون:

هذا الكتاب من تأليف محمّد علي بن شيخ علي بن قاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي الثّهانوي، تحقيق الدكتور علي دحروج، ويقع هذا المعجم في ٢١٣٢ صفحة، في جزأين؛ الجزء الأوّل من الألف إلى السين، من صفحة ١ إلى صفحة ١٠٥٢، والثاني من الصاد إلى الياء، من صفحة ١٠٥٣ إلى صفحة ٢١٣٢. وطبع هذا الكتاب في مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وبعد هذا الكتاب موسوعة مصطلحات جامع العلوم، وقد لقب هذا المعجم بدستور العلماء، وهو من أشهر الكتب الموسوعية، وقد نال حظاً وفيراً لدى أهل العلم والاختصاص، وأوّل من حققه لطفي عبد البديع وعبد المنعم محمد حسنين، وراجعته أمين الخولي، وصدر عن مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م، وهي طبعة غير كاملة إذ توقفت عند حرف الصاد. (الثّهانوي، ١٩٩٦م)

وقد قام التهانوي في هذا الكشف الموسوعي بعمليتين أساسيتين؛ إذ جمع اصطلاحات العلوم والفنون، وعرف تلك المصطلحات؛ وقد أقام هذا على التعريف بالشرح أو الوصف وبالإطناب في تشعباتها، مشيراً إلى المصدر الذي اعتمده في الشرح والتعريف. والكشاف "موسوعة كبيرة جمعت المصطلحات والمفردات الخاصة بالعلوم المعروفة حتى زمان التهانوي، وربما قيل إنّه جمعها أو جمع معظمها، لكن لم يسبرها كلها. فهذا فوق طاقته؛ إذ الوسائل في عصره لم تكن متوفرة كما هي حال استخدام الآلات الآن. إضافة إلى المراجع" (التهانوي، ١٩٩٦م).

وقد رتب التهانوي هذا المعجم هجائياً بحسب أوائل الكلمة بغض النظر عن جذرها ومادتها، فجعل الباب بحسب ما تبدأ به الكلمة، فمثلاً "الإضمار - الإضافة" يقعان في باب واحد، هو باب حرف الألف (الهمزة)، ولكنّه يرتبها بحسب فصولها معتمداً على ترتيبها في جذرها، فالإضمار - في مثالنا السابق - يأتي قبل الإضافة ترتيباً.

ثانياً: كتاب التعريفات

هذا الكتاب للعلامة علي بن محمد بن علي الزين الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، يقع في مجلد واحد، ضبطه وفهرسه محمد عبد الحكيم القاضي، وطبع في دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني في بيروت، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان. (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣). وقد اعتمدت في دراستي هذه على هذه الطبعة، ويحدّد هذا المعجم معاني المصطلحات المستخدمة في العلوم السائدة في عصره كالفلسفة والمنطق واللغة والفنون والفقه والعروض وغيرها. وقد رتب ترتيباً هجائياً.

ثالثاً: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:

هذا الكتاب من تأليف الدكتور أحمد مطلوب (كلية الآداب - جامعة بغداد)، وقد فرغ من تأليفه في يوم الجمعة الحادي عشر من رجب ١٤٠١هـ الموافق الخامس عشر من أيار ١٩٨١م. وطبع في مطبعة المجمع العلمي العراقي في ١٤٠٧هـ، الموافق ١٩٨٧م، ثم أعيد طبعه في الدار العربية للموسوعات ببيروت في ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠٠٦م، وقد اعتمدت في دراستي هذه على هذه الطبعة، ويقع هذا المعجم في ثلاثة أجزاء. وقد ضمّته المؤلف ألف مصطلح ومائة، مرتبة ترتيباً هجائياً.

رابعاً: معجم الصوتيات:

هذا الكتاب من تأليف الأستاذ الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، فرغ المؤلف من تأليفه في بغداد في ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ويقع هذا المعجم في ٢٥١ صفحة من جزء واحد، وطبع طبعته الأولى في مركز البحوث والدراسات الإسلامية بالوقف السيّي بجمهورية العراق، في ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. وقد رتبته على الألفباء، حسب ورودها في الصيغة، كما فعل التهانوي في كشفه.

### أركان التّأليف المعجمي:

إنّ من أهم الأركان التي يقوم عليها التّأليف المعجمي - سواء أكان المعجم عامّاً أم مختصّاً - أمرين أولهما الجمع، وهو جمع المادة التي تكوّن المدونة المعجمية. والآخر الوضع، وهو معالجة المداخل التي يشتمل عليها المعجم. ويقوم الجمع في المعجم على أسن: أولهما المستويات اللغوية، والآخر المصادر.

والمستويات اللغوية في المعجم العربي أربعة: أولها الفصح، وهو القديم الذي دونته المعاجم اللغوية لانتمائه إلى العرب الفصحاء، وثانها المولد، وهو العربي الذي وضعه المولدون في مختلف عصور العربية بعد القرن الأول الهجري خاصة؛ وثالث المستويات هو العامّي، وهو العربي الذي ولّده العامة، سواء بالوضع أو بتحريف الفصح، ورابع المستويات هو الأعجمي، وهو المقترض من اللغات الأعجمية.

وتختلف المعاجم العامة اليوم عن المعاجم المختصة في المستوى اللغوي، فالمعجم العامّ يبني - أساساً - على رصيد لغوي قرّ في المعاجم القديمة غالباً، مضافاً إليها بعض السّموحات التي أجازتها المجامع اللغوية وفصّحتها، وغالباً ما يكون ذلك مقيساً على أصل لغوي قديم.

أما المعاجم المختصة فتبني على رصيد مصطلحي يتجدد باستمرار، وربما رصيد متوالد نتيجة تولّد المفاهيم والأشياء، هذا بالإضافة إلى التّطور الدلالي الذي يطرأ على المصطلح بالنظر إلى تراكم المعرفة وتوالدها، وبالنظر إلى استعماله في سياقات زمانية ومكانية مختلفة، ولا يعني ذلك أنّ هذه المعاجم تغفل المصطلحات التي قرّت في المعاجم العامة أو المعاجم المختصة القديمة. فمصطلح الدلالة - مثلاً - قد مرّ بتطور في مفهومه عبر المراحل التّاريخية في البلاغة العربية، فلذلك تجد صدى ذلك في المعاجم البلاغية الحديثة كما في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها لأحمد مطلوب.

وبناء على ما تقدّم فإننا نجد أنّ الغالب من المستويات اللغوية في المعاجم العامّة هو الفصيح، يتلوه الأعجمي - وخاصة ما استعمله الفصحاء في القديم - ثم العامي والمولد؛ والغالب في المعجم المختص هو المولد، يتلوه الأعجمي أيضًا، ثم الفصيح والعامي (بن مراد، ١٩٩٩م) ولكن ذلك ليس على عمومه، فموقف صانع المعجم من اللغة وفصاحتها قد يؤثر في ترتيب ظهور هذه المستويات، فكلّما كان واضع المعجم ضليعًا باللّغة، عارفًا بفصيحها من مولدها، مؤثرًا للفصيح وإن كان مهجورًا على الأعجمي والمولد؛ كان قربه لتغليب مستوى الفصيح أكبر، وربّما كان واضع المعجم كذلك لكنّه يتخذ موقفًا آخر كأن يرى بأنّ المستعمل أولى من المهجور، وأنّ خطأً معروفًا خيرٌ من صحيح مهمل، أو أنّه ينطلق من رؤية تعليمية تنحى إلى التسهيل والتبسيط - فإذا كان ذلك كذلك فإننا سنجد أنّ واضع المعجم ينحو في استعماله المستويات اللغوية بطريقة تغاير الأوّل، فلربما كان بروز المولد عنده أكثر من الفصيح، ولربما كان استعمال الأعجمي أغلب من غيره.

فمثال الأوّل (أي الذي يغلب الفصيح على الأعجمي والمولد) ما فعله أحمد مطلوب في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، وكذلك " مترجمو " معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات " المنقول عن الفرنسية عن معجم (Dictionnaire polyglotte des termes médicaux) للفرنسي ألكس كليرفيل، وقد صدر بدمشق في الجامعة السورية سنة ١٩٥٦ بترجمة مرشد خاطر وأحمد حمدي الخياط ومحمد صلاح الدين الكواكي" (بن مراد، ١٩٩٩م)، ومثال الآخر " واضعو المادة المصطلحية لمعاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة الصادرة في السنوات الأخيرة، مثل "معجم المصطلحات الطبية" الصادر سنة ١٩٨٥م. " (بن مراد، ١٩٩٩م). ويرتبط هذا الموضوع بطريقة جمع واضع المعجم لمادته، فواضع المعجم - مهما كان صنفُ معجمه، عامًا أو مختصًا - فإنّه ينطلق في جمع مادته المعجمية من مصادر مختلفة، تكون في أغلب الأحيان - في المعاجم اللغوية العامّة - مستقاة من التي سبقها، لا سيما أمهات المعاجم في تراننا اللغوي القديم، مع بعض من التشذيب والتعديل والإضافة التي يتطلها العصر الذي بني فيه المعجم. وفي المعاجم المختصة فإنّ المصادر فيما تبنى على حسب نوعه، فما كان مختصًا في الفنون العربية أحاديّة اللّغة، فإمّا أن تكون مصادره عربيّة خالصة أو عربيّة وغيرها ممّا نشأت فيها المفهومات أو تطوّرت فيها.

وأما أنّ تكون تلك المعاجم ثنائية اللغة غير مختصة بفنّ عربي المولد والنشأة فتكون مصادره محصّلة من المعاجم العربية والمصادر العربية وغيرها من اللغات الأخرى، لا سيما تلك التي تولّد فيها المفهوم أو ازدهر فيها، أو نشأ فيها الفنّ من أساس. وأما معاجمنا المختصة فإنّ أمر المصادر فيها عسير، فهي - في معظمها - معاجم ثنائية اللغة أو متعددة اللغات قائمة على ترجمة مصطلحات علمية أو فنيّة من لغة مرجع، هي إمّا الإنجليزية وإمّا الفرنسية وإمّا اللغتان معًا. وجلّ مترجمي تلك المصطلحات - وهم إذن واضعو المعاجم المشتملة عليها - لا يعرفون من المصادر العربية التي تهتمّ المجال الذي يعنون به، قديما ولا حديثا. وليس غريبا - لذلك - أن تجد مئات من المصطلحات التي سبق وضعها لمقابلة مصطلحات أعجمية يعاد الاجتهاد في نقلها إلى العربية بسبب الجهل بما وضع لها من قبل من مقابلات. ولهذه المسألة صلة بقضية أعمّ هي القطيعة والتواصل بين القديم والحديث، بين التراث العلمي العربي ونتائج العلم الحديث. وللناس في هذا أهواء مختلفة ومذاهب متنوعة. ونحن إذا نظرنا في أعمال كبار المؤلفين في المعجمية المختصة في النصف الأول من هذا القرن مثل محمد شرف صاحب "معجم العلوم الطبية والطبيعية" (١٩٢٦)، وأمين المعلوف صاحب "معجم الحيوان" (١٩٣٢) ومصطفى الشهابي صاحب "معجم الألفاظ الزراعية" (١٩٤٣ ثم ١٩٥٦) - وجدنا معرفة معمّقة بالتراث المعجمي العامّ والمعجمي المختص العربي. وقد كان لهؤلاء معرفة بالقديم وبالحديث تمكّنهم من التمييز بين القديم الذي يستحقّ الإحياء ليعتمد، والقديم الذي يلي فوجب إهماله. ولا يمكن لمسألة الجمع في المعجم المختص الحديث أن تتمثّل - بما يتصل بها من مستويات لغوية ومصادر - إلا إذا وضعت للتراث العلمي العربي مدوّنته الشاملة التي تجمع شتات المصطلحات العلمية العربية القديمة في مختلف ضروب العلوم والمعارف التي أسهم العرب في التأليف فيها، أو في ترجمة المؤلفات المؤلفة فيها. وهذه من المهام التي لا بدّ من إنجازها، وقد أصبح الجرد والتكثيف المصطلحيان هينين بفضل تطور اللسانيات الحاسوبية اليوم، وتطور الحواسيب نفسها في قدرتها على معالجة النصوص العربية، قديمها وحديثها. (بن مراد، ١٩٩٩م).

### التصنيف والتعريف في كتاب التعريفات لعلي بن محمّد الجرجاني:

يتّسم منهج الجرجاني في كتاب " التعريفات " بالاختصار والعموميّة، " فهو كتاب يشتمل على تعريفات تنتهي إلى علوم مختلفة ومعارف متنوّعة. " (الجرجاني، ١٩٩١م)

وقد سلك الجرجاني في ترتيب معجمه ترتيباً هجائياً بحسب لفظ المصطلح لا بحسب جذره مع ملاحظة إهمال لام التعريف في الترتيب؛ فقد أورد - على سبيل المثال - الإبداع، والاتحاد، والاتفاقية في باب الألف، وجعل المجاز، والمجموع، والمجانسة في باب الميم. والتزم في ترتيب الاصطلاحات في تفرعاتها بالمنهج نفسه، أي التزامه بالترتيب الهجائي بغض النظر عن أصل الكلمة وجذرها المعجمي.

ففي باب اللام مثلاً قدم اللب على اللحن في القرآن أو الأذان، وعلى اللذة، واللزومية. (الجرجاني، ١٩٩١م) ولم يصنف الجرجاني الاصطلاحات بحسب العلوم والفنون؛ ولم يرجع المصطلح الذي يعرفه إلى الحقل العلمي الذي ينتهي إليه، بل جعلها عامة تختلط فيما بينها ولا جامع بينها سوى الترتيب الهجائي كما أشرنا. ولكنّه قد يفرع على الاصطلاح متعلقاته ممّا هو في مجاله. كما فعل في تعريفه اصطلاح المجاز فعرف بالمجاز، ثمّ المجاز العقلي، والمجاز اللغوي، والمجاز المركب (الجرجاني، ١٩٩١م). ويلاحظ أنّ معجم التعريفات قد خلت منه اصطلاحات بعض العلوم، مثل: الحيل (الفيزياء) والكيمياء والموسيقا، وعلوم أخرى ذكرت وعدد اصطلاحاتها قليل جداً، مثل علم الطب. (الفجر، ٢٠١٤م).

ولوحظ إلى جانب ذلك اهتمام الجرجاني بعلم التصوّف؛ وعلى الرغم من أنّ الجرجاني قد أفرد باباً خاصاً في نهاية تعريفاته لاصطلاحات الشيخ محيي الدين العربي من صفحة ٢٧١ إلى صفحة ٢٨٤، وتطرّق فيه إلى ثمان وثمانين ومائة اصطلاح من مصطلحات الصوفية؛ فإنّه - كذلك - دسّ بعض الاصطلاحات الصوفية في أبواب أخرى في سياقات أخرى، من مثل ذكره الطبّ الروحاني في باب الطّاء في الاصطلاح رقم: ١٠٥١؛ إذ قال: "الطبّ الروحاني: هو العلم بكمالات القلوب وأفاتها وأمراضها وأدوائها وبكيفية حفظ صحتها واعتدالها" (الجرجاني، ١٩٩١م)

ومن ذلك ما جاء في الاصطلاح رقم: ١٢٣٧ "الغيبية: هيئة القلب عن علم ما يجري من أحوال الخلق؛ بل من أحوال نفسه بما يرد عليه من الحقّ إذا عظم الوارد، واستولى عليه سلطان الحقيقة فهو حاضر بالحقّ غائب عن نفسه وعن الخلق؛ وممّا يشهد على هذا قصة النسوة اللاتي قطعن أيديهنّ حين شاهدن يوسف؛ فإذا كانت مشاهدة جمال يوسف مثل هذا، فكيف يكون غيبية مشاهدة أنوار ذي الجلال؟" (الجرجاني، ١٩٩١م)

أما منهجه في التعريف فهو الاختصار غالباً؛ فلم يفعل كما فعل التهانوي في الكشّاف من استعراض للأراء المختلفة وذكر مصادرها، ومناقشتها، ومحاكمتها، وتبني بعض الآراء فيها؛ بل اكتفى بذكر مشهور التعريف في يسر وإيجاز بما يحقق الغرض المرام من تعريف الاصطلاح بأيسر العبارات، وبالموجز من التمثيل إن كان ما يدعو له. وقد يورد الاصطلاح مرتين (أو أكثر) إن كان يدلّ على تعريفين مختلفين في علمين مختلفين أو بينهما عموم وخصوص كما فعل في تعريف "الصحيح"، وتعريف "البيان"، وتعريف "الوهم". (الجرجاني، ١٩٩١م).

وقد لو حظ أنّ الجرجاني في كتاب التعريفات غني خاصة بالعلوم الدينية والأدبية، أمّا حظّ العلوم الطبيعية والرياضية فيه فضئيل جداً؛ "فهو صورة صادقة لثقافته وبيئته وعصره، سلك فيه مؤلفه مسلكاً واضحاً في التلخيص و التّركيز." (مصطفى، ٢٠١٣)

نسوق هنا بعض الأمثلة من كتاب التعريفات؛ لتأكيد ذلك:

١. "الإحسان: لغة فعل ما ينبغي أن يفعل من الخير، وفي الشريعة: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك." (الجرجاني، ١٩٩١م).

٢. "البيع: في اللغة مطلق المبادلة، وفي الشّرع مبادلة المال المتقوّم بالمال المتقوّم تمليكاً وتملّكاً. اعلم أنّ كلّ ما ليس بمال (كالخمر والخنزير) فالبيع فيه باطل، سواء جعل مبيعاً أو ثمنًا، وكلّ ما هو مال غير متقوّم فإنّ بيعه بالثمن أي بالدرهم والدنانير فالبيع باطل، وإن بيع بالعرض أو بيع العرض به فالبيع في العرض فاسد، فالباطل هو الذي لا يكون صحيحاً بأصله، والفاقد هو الصحيح بأصله لا بوصفه، وعند الشّافعي لا فرق بين الفاسد والباطل." (الجرجاني، ١٩٩١م).

٣. "الخطّ: تصوير اللفظ بحروف هجائه، وهو عند الحكماء هو الذي يقبل الانقسام طولاً لا عرضاً ولا عمقاً ونهايته النقطة. اعلم أنّ الخطّ والسطح والنقطة أعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء؛ لأنّها نهايات وأطراف للمقادير عندهم، فإنّ النقطة عندهم نهاية الخطّ، وهو نهاية السطح، وهو نهاية الجسم التعلّيمي. وأمّا المتكلمون فقد أثبت طائفة منهم خطأً وسطحاً مستقلين؛ حيث ذهب إلى أنّ الجوهر الفرد يتألّف في الطول فيحصل منها خطّ والخطوط تتألّف في العرض فيحصل منها سطح، والسطوح تتألّف في العمق، فيحصل الجسم، والخطّ على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة؛ لأنّ المتألّف من الجوهر لا يكون عرضاً." (الجرجاني، ١٩٩١م).

٤. "الخطّ: ما له طول لكن لا يكون له عرض ولا عمق" (الجرجاني، ١٩٩١م).

٥. " الممكنة العامة: وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف لحكم: فإن كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو الجانب المخالف للسلب، فإذا قلنا: كل نار حارة بالإمكان العام كان معناه، إن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري، وإذا قلنا لا شيء من الحار يبارد بالإمكان العام، فمعناه إيجاب البرودة لحار ليس بضروري." (الجرجاني، ١٩٩١م).

ينكشف من خلال الأمثلة السابقة منهجه العام في تعريف الاصطلاحات، كما أشرنا سابقاً، من حيث عنايته بالإيجاز والتيسير.

### الترتيب والتعريف في معجم كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:

يشير التهانوي في المقدمة - التي صدر بها معجمه، ويبن فيها منهجه - إلى طريقته في جمع مادة كشافه؛ إذ عمد إلى تحصيل العلوم الشرعية من والده، ثم اقتنى ذخائر العلوم الحكمية الفلسفية من الحكمة الطبيعية، والإلهية والرياضية كعلم الحساب والهندسة والهيئة والإسطرلاب، وغيرها، فصرف شطراً من عمره في مطالعة مختصراتها، فاقتبس منها المصطلحات، وسطرها على حدة، في كل باب باب يليق بها على ترتيب حروف التهجّي. ولما فرغ من الجمع قسمه في فئتين: فنّ في الألفاظ العربية، وفنّ في الألفاظ العجمية. (التهانوي، ١٩٩٦م)

ويمثّل الفنّ الأول: الجزء الأكبر من مادة الكشاف، وفيه ألفاظ اصطلاحية (مصطلحات) وألفاظ غير اصطلاحية، وينقسم إلى أبواب وفصول.

أما الفنّ الثاني: فيمثل الجزء الأقل من اصطلاحات الكشاف، وقد وردت فيه الألفاظ الأعجمية بالترتيب الهجائي.

وقد بلغ عدد المصطلحات الواردة في الكشاف من الفئتين ثلاثة آلاف وخمسة وأربعين مصطلحاً.

يتكشف لنا - إذن - من خلال ما نصّ عليه التهانوي من أنّ جمعه خضع لمعيارين رئيسين، وآخرين فرعيين، فأما الرئيسان فكون المجموع علمًا شرعيًا أو علمًا غير شرعي، أما المعياران الفرعيان فكون المجموع مصطلحًا ينتمي إلى علم عربي أو علم أعجمي. وبناء على هذه المعايير قسّم العلوم إلى علوم مدوّنة وعلوم غير مدوّنة، ورأى أنّ العلوم المدوّنة مقدّمة على العلوم غير المدوّنة، ثمّ فرّع العلوم المدوّنة إلى علوم نظريّة أي غير متعلّقة بكيفيّة عمل، وعلوم عمليّة متعلّقة بكيفيّة عمل، وعلوم آليّة وعلوم غير آليّة؛ فالآليّة التي يكون تحصيلها لشيء آخر أي مقدّمة لغيرها، وغير الآليّة هي التي تكون مقصودة بذاتها، ثمّ جزأ العلوم المدوّنة إلى ثلاثة أجزاء، هي: الموضوع، والمسائل، والمبادئ. ثمّ إنّ التهانوي صنّف العلوم في ثلاثة أصناف:

أولاً: العلوم العربيّة، التي يقسّمها إلى أصول وفروع، ويجمعها على عشرة علوم: اللغة والتّصريف والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي والنحو وعلم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة.

ثانياً: العلوم الشرعيّة الدينيّة، ويفصلها في: علم الكلام، وعلم التّفسير، وعلم القراءة، وعلم الإسناد، وعلم الحديث، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلم الفرائض، وعلم السلوك.

ثالثاً: العلوم العقليّة، وهي التي لا تتغيّر بتغيّر الملل والأديان، وهي: علم المنطق وأصوله التّسع، والحكمة وأقسامها: الإلهي والرياضي والطبيعي. والطبيعي له أصول ثمانية وفروع سبعة.

وإذا رجعنا إلى مفهوم الجمع في المعاجم وهو الذي يشير إلى المادّة المكوّنة للمدوّنة المعجميّة، والتي تقوم على المستويات اللغويّة التي كوّنّت مادّة المدوّنة المعجميّة؛ فسنجد أنّ كشاف التهانوي اعتمد على مستويين رئيسين هما: الألفاظ العربيّة سواء أكانت أصيلة أم مولّدة أم دخيلة، والألفاظ غير العربيّة التي استقدمت من لغات أخرى كالفارسيّة والهنديّة والتركيّة وغيرها.

ويلخصّ الدكتور رفيع العجم طريقة الجمع في كشاف التهانوي؛ إذ يقول:

"وبه جمع التهانوي اصطلاحات العلوم والفنون وعرف بها مع شرح لموضوعاتها وإطناب في تشعباتها، وإيراد لأعلام

المتخصصين فيها، وثبت لأهميات مصادرها. حتى كاد المصطلح أو الفنّ أحياناً يضحّ بشواهد ويسير غوائر دلالاته، فأضحى كل ذلك تأريخاً شاملاً لعلوم العرب والمسلمين على امتداد حقبتهم الحضارية المزدهرة، وإبان انبلاج قرائحهم وانفتاحها، وتمثّلها علوم السابقين المتقدمين مع ملاحقة أعمال المتأخرين." (التهانوي، ١٩٩٦م).

ولنثبت ذلك المنحى نسوق هذا المثال من كتاب كشاف اصطلاحات العلوم والفنون؛ إذ يقول التهانوي في تعريف (علم المنطق):

علم المنطق، ويسمى علم الميزان؛ إذ به توزن الحجج والبراهين، وكان أبو علي يسميه خادم العلوم؛ إذ ليس مقصوداً بنفسه، بل هو وسيلة للعلوم، فهو كخادم لها. وأبو نصر يسميه رئيس العلوم؛ لِنفاذ حكمه فيها، فيكون رئيساً حاكماً عليها، وإتّما سعي بالمنطق؛ لأنّ النطق يطلق على اللّفظ، وعلى إدراك الكلّيات، وعلى النّفس الناطقة؛ ولما كان هذا الفنّ يقوّي الأوّل، ويسلك بالثاني مسلك السداد،



ويحصل بسببه كمالات الثالث، اشتق له اسم منه وهو المنطق، وهو علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها، بحيث لا يعرض الغلط في الفكر. فالقانون يجيء في محلّه، والمعلومات تتناول الضرورية والنظرية. والمجهولات تتناول التصورية، والتصديقية، وهذا أولى ممّا ذكره صاحب الكشف: تفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات إلى النظريات؛ لأنّه يوهّم بالانتقال الدّاتي على ما يتبادر من العبارة، والمراد الأعمّ من أنّ يكون بالدّات أو بالواسطة. والمراد بقولنا بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عدم عروضة عند مراعاة القوانين كما لا يخفى، فإنّ المنطقيّ ربما يخطئ في الفكر بسبب الإهمال. هذا مفهوم التعريف... اعلم أنّ المنطق من العلوم الآلية لأنّ المقصود منه تحصيل المجهول من العلوم؛ ولذا قيل الغرض تدوينه العلوم الحكيمية، فهو في نفسه غير مقصود؛ ولذا قيل المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذّهن عن الخطأ في الفكر." (التّهانوي، ١٩٩٦م).

ففي هذا المثال تجد التّهانوي قد عرّف بعلم المنطق، ونقل آراء أهل الفنّ من مصادرها، وشرح مدلولاته، والاعتراضات وناقشها، واستصفى منها ما يراه الأصحّ لأنّ يكون تعريفاً جامعاً مانعاً. وهذا منهج سار عليه كثيرًا في تعريفه العلوم العربيّة واصطلاحاتها - على وجه الخصوص - لاسيما علوم العربيّة والعلوم الشرعيّة، ويمكنك ملاحظة ذلك باستفاضة في الأقسام الأولى من الجزء الأوّل. وقد تقصّى التّهانوي المعاني المختلفة، وأوردتها "على مختلف دلالاتها متدرّجًا من الدلالة اللغويّة إلى الدلالة النقلية فالعقلية ثمّ العلمية. وتوسّع أحيانًا في إيراد المسائل التي اقتضاها البحث في مجال من المجالات وأسهب. وسار على المنوال نفسه في بعض الألفاظ الفارسية التي طعمها في الكتاب ولا سيما في آخره."

ففي تعريفه مصطلح الدّور، يقول: "الدّور بالفتح لغةً الحركة وعود الشيء إلى ما كان عليه كما في بحر الجواهر. والدّور والدّورة عند المهندسين وأهل الهيئة والمنجمين، هو أن يعود كلّ نقطة من الكرة إلى الوضع الذي فارقت، وبهذا المعنى يقال الفلك الأعظم تتمّ دورته في قريب من اليوم بليلته والشّمس تتمّ دورتها في ثلاثمائة وخمسة وستين يومًا وكسر، والزّحل يتمّ دورته في ثلاثين سنة ونحو ذلك. وأمّا ما يقال دور الفلك في الموضع الفلاني دولابي، وفي الموضع الفلاني رحوي مثلاً، فالمراد بالدور فيه الحركة كما لا يخفى. هكذا يستفاد ممّا ذكره عبد العلي البرجندي في حاشية شرح الملخص للقاضي." (التّهانوي، ١٩٩٦م) ثمّ يستطرد صاحب الكشّاف في ذكر مفهوم الدّور عند الحكماء والمتكلمين والصّوفيّة، ويناقش الآراء التي أوردوها وبين فساد الدّور التوقيفي التّقدمي، وصحّة الدّور العلمي والدّور الإضافي المعنى، والدّور المساوي، ثمّ يختتم الكشف عن مصطلح "الدّور" بالحديث عن الدّور في الحميات عند الأطباء. (التّهانوي، ١٩٩٦م).

وكذا فعل في الاصطلاحات الفارسيّة، فبدأ بالمعنى اللّغوي، ثمّ شرح معنى المصطلح، وإنّ لم يكن قد توسّع في الاصطلاحات الفارسيّة كما فعل في الاصطلاحات العربيّة.

"خمخامة: بالفارسيّة هي الخمارة، وعند الصّوفيّة عالم التّجليات التي في القلب." (التّهانوي، ١٩٩٦م)

""سيم: بالفارسيّة الفضيّة، وعندهم هي تصفية الطّاهر والباطن." (التّهانوي، ١٩٩٦م)

وقد لاحظنا هنا أنّ هناك فرقًا بين الطبعة الهندية (المخطوط)، وبين الكتاب المحقق للكشّاف؛ فقد عمد المحققان إلى الألفاظ الفارسية ورتبها بالتسلسل الألفبائي العربي، كما عملا على ترجمة الأصل الذي كتبه الواضع باللغة الفارسيّة لبعض الاصطلاحات العجميّة. وهو كما تلاحظ تصرّف في أصل المخطوط.

### التصنيف والتّعريف في معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها:

استكمالاً لمشروع أنجزه الدكتور أحمد مطلوب في وضعه كتاب "مصطلحات بلاغيّة" في عام ١٩٧٢م -الذي عمد فيه إلى "رصد كلّ مصطلح في مظانّه، واستقصاء من منابعه، والزّبط بين الآراء ربطاً يظهر تطوّرها التّاريخي، ويحدد معنى المصطلح الذي استقرّ عليه الآخرون." (مطلوب، ٢٠٠٦م)، ألفت الدكتور مطلوب معجمه مصطلحات البلاغيّة وتطوّرها. وقد جمع مادّته ممّا اقتبس من كتب البلاغة والنّقد والأدب والتّوارد، وما وجده في مئات المصادر التي كتبت في البلاغة؛ فوقف عليها، وفحصها، وأعاد النّظر فيها وأخذ منها ما ينفع، وضمّه إلى ما اقتبس من كتب البلاغة والنّقد. (مطلوب، ٢٠٠٦م).

وقد صنّف المصطلحات ورتّبها حسب حروف الهجاء من دون التفات إلى أصل مادّة المصطلح أو ارتباطه بالمعجم القديم؛ طلباً للتيسير على مستخدم المعجم. "ولذلك وضع "الاستفهام" قبل "الإسجال"، و"الارتقاء" قبل "الإرداف"، و"الاعتراض" قبل "الإعجاز". فالأساس ترتيب الحروف في المصطلح كما يفعل المعاصرون حينما ينسّقون الألفاظ والمصطلحات." (مطلوب، ٢٠٠٦م).

أما منهج مطلوب في التّعريف فبدأ بالمعنى اللّغوي للمصطلح، ثمّ يذكر مرادفات المصطلح إن كان للمصطلح تسميات مختلفة) كالتجنيس الذي يسمى جناساً ومجانسةً ومماثلاً وتمائلاً)، ثمّ يذكر تعريف البلاغيين والنّقاد وغيرهم لذلك المصطلح؛ مراعيًا في ذلك

التطور التاريخي للمصطلح. وإذا كان للمصطلح أسماء مختلفة وذكر في موضع يشير المؤلف إلى وروده في المصطلح المتقدم حتى لا يكون هناك تكرير يبعث على الملالة. وفي حال تعدد الأسماء يختار المؤلف الاسم المشهور عند البلاغيين ليكون هو الأصل ويفرغ عليه الأسماء الأخرى.

ولم يغفل المؤلف ذكره الآراء المختلفة في الفن الواحد، مع إشارة إلى " نشأة الفن البلاغي وتطوره خلال القرون، وارتباط مصطلحات البلاغة بالمتقدمين منذ عهد الصحابة... واللغويين والنحاة الأوائل كالخليل بن أحمد وسيبويه والأصمعي وأبي عبيدة والفراء وغيرهم ممن لم يدرسوا بلاغة أرسطو أو يقرؤوا صحف الفرس والهنود." (مطلوب، ٢٠٠٦م).

وفي ضمن خطة المؤلف في هذا المعجم في تعريف المصطلحات أشار إلى الجديد عند البلاغيين ومدى تأثر اللاحقين بالسابقين (مطلوب، ٢٠٠٦م).

ولكي لا يطول بنا المقام، سنكتفي بعرض ثلاثة أمثلة من معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، تكشف عن منهج الدكتور أحمد مطلوب في التعريف في هذا المعجم:

١. الاحتراس: الاحتراس من احتراس أي تحرز، وتحرست من فلان واحترست منه بمعنى: تحفظت منه. وقد تحدث الجاحظ عن " إصابة المقادير " وذكر أنّ طرفة قال في المقدار وإصابته:  
فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الربيع وديمته تهي  
فإنه طلب الغيث على قدر الحاجة؛ لأنّ الفاضل ضار.

ومن محاسن الكلام عند ابن المعتز اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه ثم يعود إليه فيتمه في بيت واحد، كقول كثير:

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ - وَأَنْتَ مِنْهُمْ - رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمَطَالَ

وعده ابن رشيق من تميم المعنى ومبالغة في اللفظ شديدة، وقال: " وهو الذي فتق للشعراء هذا الفن، وتفتنوا فيه، ونوعوه، فجاءوا بالاحتراس وغيره، فقال طرفة: فسقى... وسماه في العمدة التميم، وقال: " وهو التمام أيضاً، وبعضهم يسيء ضرباً منه احتراساً واحتياطاً" ثم عرفه بقوله: " ومعنى التميم أن يحاول الشاعر معنى فلا يدع شيئاً يتم به حسنه إلا أوردته، وأتى به إما مبالغة، وإما احتياطاً واحتراساً من التقصير".

وسماه ابن سنان " التحرز " وقال: " وأما التحرز مما يوجب الطعن فأني بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن فيأتي بما يتحرز فيع من ذلك الطعن، كقول طرفة: " فسقى... فلو لم يقل - غير مفسدها - لظن به أنه يريد توالي المطر عليها وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها".

وسماه معظم البلاغيين الاحتراس، وعرفوه بمثل ما عرفه ابن سنان، فقال ابن المنقذ: " هو أن يكون على الشاعر طعن فيحترس منه ". وقال المصري: " هو أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل فيفطن له فيأتي بما يخلصه من ذلك ". وقال ابن مالك: " الاحتراس أن تأتي في المدح أو غيره بكلام فتراه مدخولاً بعيب من جهة دلالة منطوقه أو فحواه فترده بكلام آخر لتصونه عن احتمال الخطأ".

وقال ابن الجوزية: " وهو أن يذكر لفظاً ظاهره الدعاء بالخير والنفع، وذلك بما في ضمنه مما يوهم الشر فيذكر فيه كلمة تزيل ذلك الوهم وتدفع ذلك الوهن ". ولا تخرج تعريفات أبي حيان والزركشي والحموي والمدني عن هذا المعنى، وأدخله ملخصو المفتاح في الإطناب وسموه الإطناب بالتكميل أو الاحتراس، وعرفه القزويني بقوله: " هو أن يأتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه".

فالاحتراس عند هؤلاء هو التكميل، ولكن ابن مالك أفرد التكميل بفتح آخر وعرفه بقوله: " التكميل أن تأتي في شيء من الفنون بكلام فتراه ناقصاً فتذكر معه كلاماً يكمل المدح ويرفع إبهام الدم ". وفرق المصري بين الاحتراس والتكميل والتتميم فقال: " إن المعنى قبل التكميل صحيح تام ثم يأتي التكميل بزيادة يكمل بها حسنه إما بفتح زائد أو بمعنى. والتتميم يأتي ليتيم نقص المعنى ونقص الوزن معاً، والاحتراس لاحتمال دخل على المعنى وإن كان تاماً كاملاً ووزن الكلام صحيحاً. وقد جعل ابن رشيق تلاحتراس نوعاً من التتميم وسوى بينهما، وقد ظهر الفرق بينهما فجعلهما في باب واحد غير سائغ. وفرق بينه وبين المواردية، فقال: " والفرق بينه وبين المواردية - بالراء المهملة - أيضاً أن الاحتراس يؤتى به في وقت العمل عندما يتفطن المتكلم لموضع الدخّل، والمواربة يؤتى بها وقت العمل وبعد صيرورة الكلام. والمواربة - بالراء المهملة - تكون بالتحريف والتعريف واهتمام الكلمة والزيادة والنقص، والاحتراس بزيادة الجمل المفيدة المتضمنة معنى الانفصال عما يحتمله الكلام من الدخّل، والمواربة تكون في نفس الكلام وتكون منفصلة عنه. والاحتراس لا يكون إلا في نفس الكلام ". ثم فرق بينه وبين المناقضة والانفصال فقال: " إن الاحتراس هو ما فطن إليه الشاعر أو الناثر وقت العمل فاحترس منه. والانفصال ما لم يفتن له حتى يدخل عليه، فيأتي بجملة من الكلام أو بيت من الشعر ينفصل به عنه ذلك الدخّل".



والأمثلة التي ذكرها معظم البلاغيين واحدة، وقد اتفقوا على تسمية هذا الفن احتراساً - ما عدا بعضهم - وفرقوا بينه وبين التكميل والتميم. ومن أمثلة هذا الفن في الكتاب العزيز قوله تعالى: "وقيل بعداً للقوم الظالمين" فإنه - تعالى - لما أخبر بهلاك من هلك بالطوفان أعقبه بالدعاء على الهالكين ووصفهم بالظلم ليعلم أنّ جميعهم كان مستحقاً للعذاب؛ احتراساً من ضعيف يتوهم أنّ الهلاك ربما شمل من لا يستحق العذاب، فلما دعا على الهالكين ووصفهم بالظلم علم استحقاتهم لما نزل بهم وحلّ بساحتهم، وظهر من ذلك صدق وعده لنبيه نوح - عليه السلام - وأعلمنا أنه قد أنجزه وعده الذي قال فيه: "ولا تخاطبني في الذين ظلموا إثمهم مغرقون".

ومن ذلك قول الخنساء:

وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي      عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي

ثم تخيلت أنّ قائلاً قال لها: لقد ساويت أخاك بالهالكين من إخوان الناس فكيف أفرطت في الجزع عليه دونهم؟ فاحترست من ذلك بقولها:

وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ      أُعْزِي النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْيِي

وقال الفرزدق:

لَعَنَ الْإِلَهَ بَنِي كَلْبٍ إِهْمُ      لَا يَغْدُرُونَ وَلَا يُفُونَ لِحَارِ

فقوله "لا يفون" احتراس؛ لئلا يتوهم أنّ عدم غدرهم من الوفاء فقال: "ولا يفون"؛ ليفيد أنه للعجز، وقوله: "لحار" إيغال؛ لأنّ ترك الوفاء للحار أشدّ قبحاً. (مطلوب، ٢٠٠٦م).

وقد سبقنا هذا المثال - رغم طوله - لينكشف لك منهجه في التعريف جلياً بيئاً.

٢. "الأحجية: الأحجية مفرد الأحاجي، وقد تقدمت، والأحجية للغز والمعنى، وهذا قريب من التورية." (مطلوب، ٢٠٠٦م).

في هذا المثال اكتفى بالإحالة على ما تقدم من ذكر المصطلح قبلاً، ولم يفصل القول فيه كما فعل في المثال الأول.

٣. "تعقيب الكلام: عقب كل شيء آخره، وعقب فلان في الصلاة تعقيباً: إذا صلى فأقام في موضعه ينتظر صلاة أخرى، وعقب هذا هذا: إذا جاء بعده وقد بقي من الأول شيء. وتعقب الخبر: إذا تتبعه، ويقال: تعقب الأمر: إذا تدبرته.

قال التنوخي: "ومن البيان تعقيب الكلام بمصدر معظم بمن أضيف إليه توكيداً لما في ذلك الكلام من الجلم والمعاني وغير ذلك مما يعظم في بابهِ خبراً أو شراً". ومنه قوله تعالى: { وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِثْمَهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ } [ النمل : ٨٨ ] لما كانت الجبال تُرى جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب لسرعة حركتها، وهي لا ترى كان ذلك أمراً عظيماً تحار فيه العقول، وكّد بقوله تعالى: "صنع الله" ثم وصف نفسه بأنه المتقن لكل شيء.

ومن ذلك قول الشاعر:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورِ      مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُخْبُورِ

والهول من تهوّل الهبور

يجوز أن يكون "مخافة" وما عطف عليه منتصباً على المصدر أو مفعولاً له، وهو مصدر أيضاً فوكّد به سوء فعله في كونه راكب العاقر وهو ما لم ينبت من الرمل مع أنه جمهور: وهو ما تراكم من الرمل أيضاً، وترك السهل خوفاً وسرعةً لكونه متنعمًا يعسر عليه تحمّل الشقاء أو هولاً وتهولاً من المواضع المطمئنة للجن، وكلّ ذلك ركوب السهل خير منه؛ فوكّد بتلك المصادر ضعف رأيه مع أنّ المصدر حيث وقع يكون مؤكّداً لفعله أو مبيّناً لنوعه أو عدده.

وذكر ابن رشيق في باب التقسيم أنّ منه ما يسمّى جمع الأوصاف، كقول امرئ القيس:

لَهُ أُيْطَلَا ظَبْيٌ وَسَاقًا نَعَامَةٌ      وَإِرْحَاءٌ سَرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٌ تَنْفُلِ

ويسمّيه بعض الحدّاق من أهل الصنّاعة "التعقيب"، وهو عندهم مستحسن، أمّا التعقيب وهو مثل التعقيب فمكروه في الكلام." (مطلوب، ٢٠٠٦م).

أتضح لنا إذن من خلال الأمثلة السالفة منيح الدكتور أحمد مطلوب في تعريف المصطلحات كما وضّحناه سابقاً، من العناية بذكر المعنى اللغوي للمصطلح أولاً، ثم ذكر أسمائه المختلفة، ومطابراً ورودها عند البلاغيين والنقاد، (يشير المصنّف في حاشية معجمه إلى مصدر كلّ اصطلاح وكلّ تعريف يذكره في المتن، وقد أغفلنا ذلك طلباً للاختصار؛ فمن أراد الاستزادة فليرجع إلى معجم المصطلحات البلاغية وتطورها)، ومراعاته للنسق التاريخي للمصطلح وتطوره، وإثباته للاسم المشهور للمصطلح، وغير ذلك ممّا أشرنا إليه سابقاً في هذا الباب.

وقد لوحظ أن لا حظّ للبلاغة الجديدة في هذا المعجم؛ ومردّد ذلك فيما نعتقد إلى أمرين: الأول يتعلّق بطبيعة المعجم الذي كما يقول مطلوب في مقدّمته " والبلاغة العربيّة ذات التّاريخ العريق أحوح ما تكون إلى الدراسة العميقة، وسبر اتّجاهاتها لتصل إلى مرحلة تستشرف فيها مستقبلًا زاهرًا ينير معالم الطّريق... ولن يتمّ ذلك إلا بوضع معجم يجمع جزئياتها وينسّقها في عرضٍ تاريخي يُظهر تطوُّرها ويحدّد معالمها " فهو معجم معنيّ بالدرجة الأولى بسبر اتّجاهات البلاغة العربية القديمة ليُتّكأ عليها لاستشراق المستقبل. وأمّا الأمر الآخر فيتعلّق بطبيعة المدرسة البلاغية التي ينتهي إليها أحمد مطلوب، وهي البلاغة العربية القديمة، يؤيد ذلك طبيعة المراجع التي اعتمدها أحمد مطلوب في هذا المعجم، وإحالاته الكثيرة منها. انظر (مطلوب، ٢٢٦م).

### التصنيف والتّعريف في معجم الصّوتيات:

سلك الأستاذ الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي في معجمه هذا مسلك التّهانوي - كما ذكر هو في مقدّمته - في تصنيف مصطلحات معجمه وترتيبها؛ فقد رتّبها ترتيبًا هجائيًا على ما هي عليه في الصّيغة التي وردت فيها دون النّظر إلى الجذر اللغوي لذلك المصطلح، فتراه يقدّم اللهاة على المبدأ ويقدم الاستطالة على التّرقيق والاحتكاكية على الإدغام وهكذا. وقد جمع المؤلّف مادة اصطلاحات معجمه ممّا شاع عند علماء التجويد المتقدّمين والمتأخّرين، وعلماء البحث الصوتي المعاصرين، وما أشار إليه بعض علماء العربية في مصنّفاتهم كسيبويه وابن جنّي والرّضي الاستراباذي حول أصوات العربية ومخارج الحروف وصفاتها، وبعض من المعاجم اللغويّة العامّة لاسيّما أساس البلاغة للزمخشري، والمختار للرازي. (العبيدي، ٢٠٠٧م). أمّا منهج العبيدي في تعريف المصطلح فقد حرص على ضبط لفظ المصطلح (إعجامة) وتسمية الصيغة التي جاء بها المصطلح من اسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر أو... فمثلا حينما ذكر " الإبدال " قال: " مصدر الفعل أبدل " (العبيدي، ٢٠٠٧م). وهكذا دواليك في بقية الاصطلاحات. وفي الغالب يذكر الأصل اللغويّ للمصطلح أعني الجذر الذي اشتقّ منه، وإن كان قد أغفله في عملية التّرتيب والتصنيف. ثمّ يعتمد المصنّف إلى ذكر التعريف كما ورد عند علماء الصوتيات والتجويد واللغة، مشيرًا - في حاشية الصفحة - إلى مصدر التعريف وموضعه. ويلحظ على نهجه في التّعريف الاقتصار على ما ورد دون المناقشة والترجيح بين الآراء المختلفة، كما فعل التّهانوي من قبله، وعلى الرّغم من أنّ هذا المعجم ينحو للإيجاز والاختصار - تيسيرًا للدارسين - إلا أنّه استطاع - غالبًا - أن يجمع الآراء المختلفة قدر المستطاع دون إطالة.

ومن مميزات نهجه في أنّه إذا وردت بعض المصطلحات في داخل تفسير المصطلح الرئيس فإنّ كانت هناك حاجة إلى ذكر المصطلح الريد في موضع آخر، وضعه وأشار إليه، وإلا أرجع القارئ إليه في موضعه. وإذا ذكر مصطلحًا عامًا وله فروع أو أنواع، ذكر فروع وأنواعه جميعًا وعرف بها. وفي بعض المواضع اليسيرة قد يعلّق على المصطلح في حاشية الصفحة، وهو قليل. وقد لوحظ على معجم العبيدي ميله إلى التّعريفات التقليدية واحتفائه بها، وقلة احتفائه - في المقابل - بتعريف المصطلحات الصوتية كما استقرّ في المدارس الصوتية الحديثة؛ ولعلّ ذلك راجع (كما صرح العبيدي في مقدمة معجمه) إلى أنّ العبيدي مهتمّ بعلم التجويد والقراءات، (العبيدي، ٢٠٠٧م) وإنّ نظرة متأمّلة للمراجع والمصادر التي اعتمدها العبيدي في معجمه تكشف لنا بجلاء ذلك الاهتمام؛ فقد خلت القائمة من المراجع الأجنبية في علم الأصوات، وندرت فيها الكتب المترجمة في هذا العلم، وجلّ المراجع تدور حول الدراسات الصوتية عند النحويين واللغويين ومصنفي المعاجم العربية وعلماء التجويد والقراءات، وهناك إغفال كبير للمراجع التي تناولت الدراسات اللسانية والدراسات الصوتية الحديثة؛ ومن هنا جاءت أكثر تعريفات العبيدي في معجمه هذا تتفق والتوجّه العام للمصنّف وهو اتّجاه دراسة الأصوات و" مصطلحاتها التي شاعت عند علماء التجويد المتقدّمين والمتأخّرين." (العبيدي، ٢٠٠٧م) وكما هو منهجنا في هذه الدّراسة، سنسوق بعض الأمثلة من معجم الصوتيات؛ لاستجلاء منهج العبيدي في التّعريف، كما وضحه أعلاه.

١. " الإبدال: مصدر الفعل أبدل بمعنى: غيّر، وكذلك بدّل، وبدل الشيء غيره. والإبدال في الحروف يقع في الحروف الصّحيحة والعلّة. ويختلف عن الإعلال بأنّ الإعلال هو وقوع التغيير في حروف العلّة فقط، فكلّ إعلال إبدال، وليس كلّ إبدال إعلالًا. وحروف الإبدال اثنا عشر حرفًا، هي في قولهم: " طال يوم أنجده " أو " هدأت موطئًا " وتبدل الألف والواو والياء بالهمزة عوضًا منها، كما تبدل الهمزة بالألف والواو والياء في حالات في نحو: دابة وشابة: شابه، و " ولا الضالين " الفاتحة /٧. فتقرأ على قراءة أبي أيوب السخّيتاني: الضالين؛ وذلك لحركة الألف، وكذلك في أدور: أدور، وأنور: أنور، وكذلك في نحو: بايع: بايع، وعجاوز:

- عجائز. وتبدل التاء طاءً في صيغة افتعل في نحو: [ اصتبر : اصطر ] و [ اضجع : اضطجع ] و [ اطرد : اطرد ] و [ اظلم : اظلم ] . وكذلك تبدل التاء دالا في افتعل من [ زرد، ودرع، وذكر ] فيقال: ازدرداً اذرع واذدكر. (العبيدي، ٢٠٠٧م).
- وفي قوله: " كلّ إعلال إبدال " تعميم يحتاج إلى تخصيص؛ فليس الأمر كما قال؛ فإنّ الإعلال بالحذف - مثلاً - لا يعدّ إبدالاً البتة؛ وإنما الأمر يختصّ بالقلب، وكان عليه أن يقول: " كلّ إعلال بالقلب إبدال ". ليستقيم هذا التعميم.
٢. " الأبدال السماعي والقياسي: قسّم علماء الأصوات - والصرفيون - الإبدال في اللغة على نوعين:
- الإبدال السماعي: وهو ما يعرف - أيضاً - بالإبدال اللغوي، ويكثر في اللهجات العربيّة، وله عند علماء اللغة تفسير وعلّة، وقد أشار سيبويه إلى أنّ هذا الإبدال يحصل في الأصوات المتقاربة في المخارج، وأنّ الغاية منه تقريب الأصوات بعضها من بعض، فإن لم يكن هناك صلة بين المبدل والمبدل منه جعلوه لهجة، وذلك نحو [ حثثوا ] فإبدال التاء الوسطى جاء فاسداً، ولذلك رأى أبو علي الفارسي أنّ ( حثث ) من أصل رباعي، وأنّ حثّ من أصل ثلاثي، ولا علاقة بينهما.
  - الإبدال القياسي: ويسمّى أيضاً المطّرد: وهذا هو الذي يخضع لقواعد الصّرف، كما في صيغة افتعل بإبدال التاء طاءً في نحو اصتبر: اصطر، والتاء زايّاً في نحو: ازرد. والأصوات التي تبدل هي (أ، ألف، ي، و، د، ط، م، ج، ه، ن)، وقد اختلف في عددها على حسب المجاميع ( طال يوم أنجدته ) أو ( هدأت موطئاً ). (العبيدي، ٢٠٠٧م).
  - " الرخوة: على وزن ( فعلة ) جمع رخو، بمعنى اللهشّ واللين، والرخاوة مصدر على ( فعالة ). والحروف الرخوة هي مجموعة ثلاثة عشر حرفاً، ما عدا الشديدة وما بين الرخوة والشديدة: ( لم يرو عنّا )، وسمّيت رخوة؛ لأنّها لا تمنع الصوت أن يجري فيها لرخاوتها، فتقول: المسنّ والرثشّ فتجد الصوت جارياً في السين والشين، وهذه الحروف هي ( ه ح غ خ ش ص ز س ظ ذ ف )، ويسمّي المحذون الأصوات الرخوة: احتكاكية، في حين يسمّون الشديدة: انفجارية. وجعلوا الرخوة خمسة عشر حرفاً بإخراج الضاد وإضافة الواو والياء والعين. (العبيدي، ٢٠٠٧م).
  - " علم وظائف الأصوات: وهو ( الفونولوجيا ) phonology، وهو علم يدرس وظيفة الوحدة الصوتية في داخل السلسلة الكلامية، وتفاعل بعضها مع بعض، وتأثير بعضها في البعض [ هكذا ]، وقد يسمّى علم الصوت الوظيفي، علم توزيع الأصوات. ولا علاقة لهذا العلم بالدراسة الفيزيائية للأصوات، أي بدراسة طبيعة الصوت ومخرجه وصفته، فذلك ( علم الأصوات: phonetic ) (العبيدي، ٢٠٠٧م).
- إذن يتّضح لنا من خلال الأمثلة السابقة منهج العبيدي في تعريف مصطلحات معجمه، كما أشرنا أعلاه.

### توضيح التعريف بالتمثيل:

تجلى في دراستنا للمعاجم الأربعة موضع الدرس أنّ واضع المعجم، قد يعتمد في تعريفه مصطلحاً ما إلى ذكر مثال أو أكثر من مثال لتوضيح دلالة المصطلح؛ وقد وجدنا ذلك يتجلى عند الجرجاني - غالباً - في المصطلحات التي ترتبط بالعلوم العقلية كعلم الكلام، وبعض الاصطلاحات النحوية والصرفية.

ويأتي التمثيل في التعريف عند الجرجاني لوظيفتين: الأولى، الكشف عن حقيقة التعريف، أي إبانة المفهوم من خلال المثال، والأخرى إعطاء مصاديق للمعرّف من خلال التمثيل.

فمثال الأوّل ما ورد في ما ورد في تعريف الأوّل: " هو الذي بعد توجه العقل إليه لم يفتقر إلى شيء أصلاً من حدسي أو تجرّبي أو نحو ذلك؛ كقولنا الواحد نصف الاثنين، والكلّ أعظم من جزئه؛ فإنّ هذين الحكمين لا يتفقان إلا على تصوّر الطرفين، وهو أخصّ من الضروري. " (الجرجاني، ١٩٩١م). فإنّ التعريف فيه بعض الإبهام؛ ولكي يزيل الجرجاني هذا الإبهام ساق هذين المثالين؛ فاتّضح بهما التعريف.

ومثله كذلك تعريفه مصطلح: " التّصبيع: " وهو أن يكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز، كقوله تعالى: إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (٢٥) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ (٢٦) " الغاشية، وكقوله تعالى: إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤) " الانفطار. (الجرجاني، ١٩٩١م).

ومثال الآخر: أي ما يكون فيه التمثيل في التعريف لإعطاء مصاديق للمعرّف، تعريف الجرجاني الفاصلة الصغرى، والفاصلة الكبرى في باب الفاء. إذ قال: " الفاصلة الصغرى: وهي ثلاث متحركات بعدها ساكن، نحو: بَلَّغَا وَيَدُكُم. " (الجرجاني، ١٩٩١م). " الفاصلة الكبرى: وهي أربع متحركات بعدها ساكن؛ نحو: بَلَّغُكُمْ وَيَعِدُكُمْ " (الجرجاني، ١٩٩١م).

وبرز التمثيل في معجم التهانوي كثيراً في التعريفات التي ترتبط عادةً بعلوم العربية وعلوم القرآن والاصطلاحات البلاغية؛ وقد يكون التوسع الذي رامه التهانوي في معجمه أضحى دافعاً له لسوق الأمثلة في كثير من تعريفات اصطلاحاته. ولضيق المقام سنكتفي بمثالين:

١. "الائتلاف: عند أهل البديع هو التناسب، وائتلاف القافية عندهم هو التمكين، وائتلاف اللفظ مع اللفظ عندهم أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً، بأن يقرن الغريب بمثله والمتداولة بمثله رعاية لحسن الجوار والمناسبة، كقوله تعالى: { قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنُوا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا } [يوسف: ٨٥] ، أتى بأغرب ألفاظ القسم وهي التاء، فإنها أقل استعمالاً وأبعد من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو، وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، فإن تزال أقرب إلى الأفهام وأكثر استعمالاً منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحرَض، فاقترضى حسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة مثلها في الغرابة توخياً لحسن الجوار ورغبة في غنتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتناسب في النظم. ولما أراد غير ذلك قال: { وَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } [الأنعام: ١٠٩] فأتى بجميع الألفاظ المتداولة لا غرابة فيها.

وائتلاف اللفظ مع المعنى أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد، فإن كان فخماً كانت ألفاظه مفحمة، أو جزلاً فجزلة، أو غريباً فغريبة أو متداولاً فمتداولة أو متوسطة بين الغرابة والاستعمال فكذلك، كقوله تعالى: { وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ } هود (١١٣) فلما كان الركوب إلى الظالم وهو الميل إليه والاعتماد عليه دون مشاركته في الظلم، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظالم، فأتى بلفظ المس الذي هو دون الإحراق والاصطلام. ومنه الفرق بين سقى وأسقى، فإن سقى لما كان لا كلفة معه في السقية أوردته تعالى في شراب الجنة فقال: { وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا } [الإنسان: ٢١] وأسقى لما كان فيه كلفة أوردته في شراب الدنيا فقال: { وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا } [المرسلات: ٢٧] و { لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا } [الجن: ١٦] لأن السقيا في الدنيا لا يخلو من الكلفة أبداً، كذا في الإتيان في نوع بدائع القرآن. (التهانوي، ١٩٩٦م)

٢. وانظر كذلك تعريفه الإبطاء في ص ٢٩٤ (التهانوي، ١٩٩٦م).

٣. في تعريفه التردد قال: "الترديد عند الأصوليين والمنطقيين هو إيراد أوصاف الأصل وحصرها وإبقاء البعض وإبطال البعض الآخر لتثبت عليه الباقي ويسمى بالسير والتقسيم وبالسير أيضاً. وعند أهل البديع هو أن تعلق الكلمة في المصراع أو في الفقرة بمعنى ثم تعلق هي بعينها بمعنى آخر، كقوله تعالى: { حَتَّى نُؤْتِي مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ. اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ } [الأنعام: ١٢٤] فلفظ الله علق بالرسول ثم هو بعينه علق بأعلم. (التهانوي، ١٩٩٦م)

وقد لوحظ أن التهانوي ساق أمثلة أعجمية كثيرة في تعريفه بعض المصطلحات البلاغية والعروضية ولاسيما من الشعر الفارسي. أما التمثيل عن العبيدي في معجم الصوتيات وعلى الرغم من قلته إلا أنه لم يخرج عن القضايا التطبيقية في مصطلحات علم التجويد إلا ما ندر، مثلما فعل في حديثه عن ماءات القرآن ص ١٥٧ - ١٦١، وفي تعريفه (المثلان) في ص ١٦٤ - ١٦٥. أما مطلوب فقد استعمل التمثيل كثيراً في معجمه وأكثر تمثيلاته من القرآن الكريم، ثم الشعر العربي القديم، وقد حظي الشعر العباسي بنصيب كبير من ذلك؛ ولعل مرد ذلك إلى طبيعة المصادر التي اتكأ عليها مطلوب في معجمه هذا. وتميز مطلوب في معجمه المصطلحات البلاغية وتطورها بأنه قد يكتفي بالتمثيل عن تعريف المصطلح؛ فيكون المثال كاشفاً عن دلالة مفهوم المصطلح ومعرفاً له، ويمكننا - إن صح التعبير - أن نسمي ذلك التعريف بالتمثيل؛ وسنكتفي بسوق مثالين لذلك طلباً للإيجاز:

١. قال في باب الاستفهام: "استفهام التمي: مثل له السيوطي بقوله تعالى: { فَهَلْ لَنَا مِن شَقْعَاءَ } [الأعراف: ٥٣]. ومنه قول المتنبي:

أَيْدِرِي الرِّبْعُ أَيِّ دِمِّ أَرَاقَا وَأَيِّ قُلُوبِ هَذَا الرِّكْبِ شَاقَا" (مطلوب، ٢٠٠٦م)

٢. وقال في باب الأمر: "الأمر للخبر، ذكره ابن فارس ومنه قوله تعالى: { فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا } [التوبة: ٨٢] أي: أتهم سيضحكون قليلاً وسيبكون كثيراً. وقال السبكي: الخبر نحو: "إذا لم تستح فافعل ما شئت" إذ الواقع أن من لم يستح يفعل ما يشاء. وقيل: المعنى: إذا وجدت الشيء مما لا يُستحيا منه فافعله؛ فيكون إباحة." (مطلوب، أ: ٢٠٠٦م)

وكما استعمل مطلوب التمثيل للتعريف به استعمله - كذلك - للتوضيح والتبيين، كما في المثال الآتي، في تعريفه مصطلح البسط في صفحة ٤٠١ من الجزء الأول؛ إذ قال: "البسط:

البسط نقيض القبض، بسطه يبسطه بسطاً فانبسط، وبسط الشيء: نشره.

والبسط في البلاغة نقيض الإيجاز ، وهو غير الإطناب ، وقد عدّه المصري من مبتدعاته وقال عنه : «هو أن يأتي المتكلم إلى المعنى الواحد الذي يمكنه الدلالة عليه باللفظ القليل فيدلّ عليه باللفظ الكثير، ليضمينّ اللفظ معاني آخر يزيد بها الكلام حسنا، لولا بسط ذلك بكثرة الألفاظ لم تحصل تلك الزيادة» ومن ذلك قول امرئ القيس:

نَظَرْتُ إِلَيْكَ بِعَيْنِ جَارِئَةٍ حَوْرَاءَ حَانِيَةٍ عَلَى طِفْلِ

فإنّ حاصله تشبيه عين هذه الموصوفة بعين الظبية، فبسط الكلام؛ ليزيده البسط معنى لولاه لم يوجد فيه، فإنّ لنظر الظبية إلى خشفها عاطفة عليه بحنو وإشفاق من الحسن ما ليس لمطلق نظرها، أو لمنظرها في غير هذه الحالة. ومنه قول البحري:

أَخْجَلْتَنِي بِنَدَى يَدَيْكَ، فَسَوَّدَتْ مَا بَيْنَنَا تِلْكَ الْيَدُ الْبَيْضَاءُ  
صِلَّةٌ غَدَّتْ فِي النَّاسِ، وَهِيَ قَطِيعَةٌ عَجَبٌ، وَبِرٌّ رَاحَ وَهُوَ جَفَاءُ

فإنّ حاصل البيتين أنّك قطعتي عنك خجلا من كثرة عطائك، فبسط هذا الكلام؛ لتحصيل زيادات من البديع لولا البسط ما حصلت كالطباق في البيت الأول بذكر السواد والبياض، والمقابلة في البيت الثاني بذكر الصلة والقطيعة والغدو والرواح والبر والجفاء. " (مطلوب: ٢٠٠٧م).

وربما جاء مطلوب بالأمثلة من باب الاستطراد والإطناب كما فعل في تعريفه مصطلح الاهتدام في ص ٣٣٩، من الجزء الأوّل.

"الهدم نقيض البناء ، هدمه يهدمه هدمًا وهدّمه فانهدم. وقال ابن الأعرابي الهدم قلع المدر يعني البيوت وهو فعل مجاوز والفعل اللازم منه الاهتدام.

وقال الحاتمي : «الاهتدام وهو افتعال من الهدم فكأنه هدم البيت من الشعر تشبيها له بهدم البيت من البناء ؛ لأنّ البيت من الشعر يسمى بيتا لأنه يشتمل على الحروف كما يشتمل البيت على ما فيه». وكان كثير عزة يهدم كثيرا من شعر جميل ويتبع آثاره في النسب. ويروي أنّ الفرزدق لقي كثيرا فقال : «ما أشعرك يا كثير في قولك :

أُرِيدُ لِأُنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلِي بِكُلِّ سَبِيلِ

يعرّض بأنّه اهتدمه من قول جميل :

أُرِيدُ لِأُنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلِي عَلَى كُلِّ مَرْقَبِ " (مطلوب، ٢٠٠٦م)

### الأنساق الحاكمة للترتيب والتعريف في معاجم الاصطلاحات:

من خلال دراستنا للمعاجم السابقة يمكننا استخلاص عدّة أمور:

١. عامل التيسير من أهم العوامل بل هو من أهم الغايات التي من أجلها ألفت هذه المعاجم، وهو أمر يكاد ينطبق على كثير من المعاجم عامة أو خاصة.

لذا كان الترتيب في معاجم الاصطلاحات - في هذه الأمثلة الأربعة، وفي كثير ممن اطلعنا عليه - معنيًا بالتيسير؛ لذلك رأى مؤلفوها أنّ الترتيب الهجائي الألفبائي بحسب لفظ المصطلح أيسر من رده إلى جذره اللغوي، فعمدوا إلى ترتيبها بحسب لفظ المصطلح.

٢. العناية بالتعريف غاية من أبرز غايات تأليف المعاجم؛ لذا نرى الاهتمام بإبراز تعريف المصطلح واضحًا عند المؤلفين الأربعة؛ لكنّ تفاوتًا يتّضح من خلال أساليب التعريف المتبعة بينهم؛ فمن مبرز إلى المصطلح بكلّ جوانبه، ومن مكتفٍ بما يؤدي الغرض من التعريف؛ لذلك نرى كشاف التهانوي يتحوّل إلى موسوعة للمصطلحات، ويتحوّل معجم أحمد مطلوب إلى دليل للتطور التاريخي للمصطلح البلاغي إلى جانب دوره الفني في تعريف المصطلح. ويبقى تعريفات الجرجاني معجمًا ميسرًا للاصطلاحات، ولا يتعد منه معجم الصوتيات للعبدي.

٣. في هذه المعاجم الأربعة رأينا أنّ التعريف لكي يكشف عن ماهية المعرف استوفى ثلاثة عناصر أولها خصائص المعرف وسماته الدلالية التي تتكون من محمولات المفهوم، وثانها تبين التعريف خصائص المرجع الذي ينتهي إليه المعرف، وثالثها موقع هذا المعرف في المنظومة المصطلحية، " أي علاقته مع المصطلحات التي تجاوره وتتعاون معه لتحديد حقل معرفي بعينه، أو اتجاه معلوم داخل هذا الحقل " (خطابي، ٢٠١٦م).

٤. من البنيات الرئيسية في المعجم الاصطلاحي، الرجوع إلى المعنى اللغوي في تعريف المصطلح، سواء وظّف في التعريف الاصطلاحي أم أهمل.
٥. يمكننا القول إذن أنّ البنية الرئيسية لمعاجم الاصطلاحات تتكون من ثلاثة عناصر: المصطلح، والترتيب (التصنيف)، والتعريف.
٦. طريقة الجمع التي أتبعها واضع المعجم أثرت في اتّساع المعجم الاصطلاحي، وطريقة التعريف والتأليف.
٧. قد يستدعي واضع المعجم الاصطلاحات من لغة أخرى إثراء أو توضيحًا مبالغًا في تعريف المصطلح، مثلما تجلّى ذلك في معجم التّهانوي ومطلوب في مواضع كثيرة.
٨. وجد الباحث أنّه ربما تتفق بعض المعاجم في تعريف مادة ما في وجه، وتختلف في وجه، أو يكون بعضها أوفى من غيرها في طريقة تعريفها لاصطلاح ما من غيرها؛ ويكون مردّد ذلك إمّا طبيعة المصطلح، وإمّا السياق الذي يوضع فيه، وإمّا طبيعة المعجم من حيث موضوعه، أو من حيث الإيجاز والاتّساع، أو ربما أمور تتعلّق باهتمامات واضع المعجم وثقافته.
٩. وجد الباحث أنّ تفاوت الأزمنة (من القديم إلى الحديث) في المعاجم المختصة عمومًا وفي هذه النماذج الأربعة - كشف أنّ هناك حركة نمو وحركة تراكم معرفي في صياغة المفهومات التي اتّضحت من "التعريف" في كلّ معجم، وأنّ هناك حركة تطوّر دلالي، فكما تتطوّر الدلالة في المعاجم العامة تتطوّر كذلك الدلالة في المعاجم المختصة. بل إنّ هذه الدلالة قد تتشعب وفق هذا التطوّر، وقد وجدنا ذلك جليًا في معجم المصطلحات البلاغية، ومعجم الصوتيات. وهذا يقودنا إلى الحكم بأنّ الحركة المعجمية ينبغي أن تسير في اتجاه تصاعدي نحو التطوّر والثراء الدلالي؛ ومهما تكن "أزمة" المصطلح تمثّل معضلة في الثقافة العربية فلا ينبغي الاستسلام أو التخاذل عن المضي قدمًا في تطوير البنية المعجمية سواء أكان ذلك في محور المعاجم العامة أم الخاصة. وأنّ مسؤولية أهل الاختصاص والمجامع العربية تتعاظم في ظلّ التسارع المعرفي في عصرنا الحاضر في وضع المعاجم التي تفي بذلك، وأن لا تتوقف حركة التأليف في مجال المعجمية؛ فهي حركة متجددة، والحاجة إليها تبقى ملحّة للباحثين ولأبناء هذه الأمة عمومًا.
١٠. ومن هنا نقول: لا بدّ في عملية صناعة المعجم الحديث من المزامنة بين الطّاقة اللغويّة والاصطلاحية، وبين دلالة المفهومات اللغويّة والاصطلاحية للمادّة المعجميّة، وربطها بلغة العصر، وتقريبها إلى المتلقين المعاصرين، مع ضرورة المحافظة على سمت اللغة العربية، وتوظيف "شجاعتها" في قدرتها على الملازمة والاتّساع.

### الخاتمة:

يبقى ميدان المعجمية العربية ميدانًا خصبًا؛ ينتظر من الباحثين طرق ساحاته، والبحث في مكنوناته، واستجلاء حقائقه وصعوباته. وكما أنّ مشكلة الاصطلاح معضلة تحتاج إلى دراسات معمّقة؛ للخروج بمعاجم تتفق على مصطلحاتها أمة العرب شرقًا وغربًا، وتزيل عجمة مدلولاتها التي تأتي من الانزياحات المختلفة للمصطلح واللغة عمومًا؛ فإنّ البحث في هذا المجال ما زال قليلًا يحتاج من الباحثين بذل الجهود العظيمة في شأنه.

ولعلّ أبرز ما نحتاجه في هذا الشأن أن يتحوّل تأليف المعاجم عمومًا، والمعاجم المختصة على وجه الخصوص إلى عمل مؤسسي؛ ترصد له الميزانيات المناسبة، ويهيئ له الباحثون بالدعم التام، والتحفيز الكبير. وأنّ يتمّ ذلك في تواصل علمي معرفي بين مجامع اللغة العربية المختلفة ومؤسسات البحث العلمي والدارسين في مختلف الأقطار.

وبعد وقفنا المقتضبة - في هذه الورقة العلمية - على أربعة من المعاجم المختصة، وجدنا بينها اشتراكًا في الغاية - على حدّ ما - أدى إلى تشابه في الترتيب؛ فالمعاجم الأربعة - موضع الدراسة - رتبت اصطلاحاتها ترتيبًا هجائيًا بحسب لفظ المصطلح لا بحسب جذره. لكنّها اختلفت في منهج التعريف، فيكاد يكون لكلّ معجم منهجه الخاص كما وضّحناه في متن البحث.

وقد لاحظنا أنّ هناك تفاوتًا - أظهره تعريف المصطلح في كلّ معجم - في دقة التعريف وشموله واتّساعه وراثته بين المعاجم الأربعة؛ نرى أنّه خاضع لأمرين:

أولهما: غاية مؤلّف المعجم من معجمه؛ فعلى سبيل المثال كان العبيدي صاحب معجم الأصوات يهدف تيسير اصطلاحات علم الأصوات على الدارسين لا سيّما طلبة اللغة العربية ودارسي علم التجويد.

والآخر: ما يصطلح عليه في علم المعجمية بالجمع؛ أيّ المصادر التي استقى منها مؤلّف المعجم مادة معجمه كمًّا وكيفًا.

ينضاف إلى ذلك ثقافة المؤلّف وسعة معرفته وغزارة علمه وقدرته على التعامل مع الاصطلاحات المختلفة، وقياس بعضها إلى بعض، وتصنيف ما اتلف منها واختلف ترادفًا وتقابلاً وتعارضًا.



وقد لاحظت أنّ الجرجاني والثّمانوي أكثر ضبطاً للغة وتمكّناً من زمامها من أحمد مطلوب والعبّيدي؛ ففي لغتهما بعض الاستعمالات الأقل فصاحة، ولم يخلُ معجم العبّيدي من بعض الأخطاء اللغوية أو في الضبط؛ وأظنّ ذلك مردّه إلى عدم المراجعة الدّقيقة لمعجمه إذ توفيّ الرجل - رحمه الله - قبل أن يطبع هذا المعجم القيّم.

أرجو أنّ تكون هذه الورقة العلميّة إضافةً يعتدّ بها في دراسة المعاجم العربيّة. والله أسأل أن يسدّدني ويسدّدكم لخدمة لغتنا العربيّة لغة القرآن المجيد.

### المراجع:

١. البوشيخي، ع. (٢٠٠٣). "نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي". مجلة مجمع اللغة العربية: ٧٨ (٤). دمشق.
٢. الثّمانوي، م. (١٩٩٦). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تحقيق: رفيق العجم - علي دحروج. ط١ بيروت: مكتبة لبنان ناشرون. ص XXXV، XXXVIII، ٢، ٤٤، ٤٥، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٧٦٥، ٩٩٩، ٢٩٠، ٢٩١ - ٢٩٤.
٣. الجرجاني، ع. (١٩٩١). التعريفات. ضبط وفهرسة: محمّد عبد الحكيم القاضي، ط١ القاهرة - بيروت: دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني. ص ٨، ٢٠٤، ٢٦٢، ١٥٣، ١٧٧، ١٤٤، ١٦٥، ٢٦٦، ٣٠، ٦٢، ١١١، ١١٢، ٢٤٢، ٥٣، ٧٠، ١٨٠.
٤. الجيلالي، ح. (١٩٩٩). تقنيات التعريف المعاجم العربيّة المعاصرة. دمشق: اتحاد الكتاب العرب. ص ١٨٤ - ١٨٥.
٥. الحمد، ع. ت. (٢٠٠٣). "المعجم المختص في التراث العربي". قراءة في المادة والمنهج. فلسطين: مجلة جامعة الخليل للبحوث: (٢).
٦. حمزاوي، م. ر. (١٩٨٦). من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً. ط١ بيروت: دار الغرب الإسلامي.
٧. خطاي، م. (٢٠١٦). "المصطلح والمفهوم والمعجم المختص: دراسة تحليلية نقدية في المعاجم الأدبية العربية الحديثة (١٩٧٤ - ١٩٩٦)". ط١ عمّان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. ص ٦٠، ٦٣، ٣٧٨، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٤، ٦١.
٨. سماعنة، ج. (١٩٩٩). "المصطلحات العربية بين القديم والحديث (مشروع قراءة)". ج٢. أطروحة دكتوراه. الرباط. جامعة محمد الخامس. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. شعبة اللغة العربية وآدابها. ص ٤٧٤.
٩. العبّيدي، ر. (٢٠٠٧). معجم الصوتيات. ط١. بغداد: ديوان الوقف السيّ، سلسلة الدراسات الإسلاميّة المعاصرة. ص ٧ - ٩، ١٣، ٨-٧، ١٣، ١٤، ٩٧، ١٢٥، ١٥٧، ١٦١ - ١٦٤، ١٦٥.
١٠. الفجر، م. (٢٠١٤). "إرهاصات المعجم المختص المعاصر في التراث العربي: التلاقي والاختلاف". مقال ضمن كتاب مشترك لمجموعة من المؤلفين بعنوان: المعجمية العربية قضايا وآفاق. إعداد وتقديم: د. عبد الرحيم منتصر أمين. ود. حافظ إسماعيلي علوي. ط١. عمّان: دار كنوز المعرفة. ص ٨٩.
١١. القاسمي، ع. (١٩٩١). علم اللغة وصناعة المعجم. ط٢. الرياض: جامعة الملك سعود.
١٢. بن مراد، إ. (١٩٩٩). "أسس المعجم المختص اللسانيّة"، مجلة اللسان العربي: العدد ٤٨، ديسمبر كانون الأوّل ١٩٩٩ م، الرباط: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب. ص ٢٠٢، ٢٠٣.
١٣. بن مراد، إ. (١٩٩٣). المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري. ط١ بيروت: لبنان: دار الغرب الإسلامي. ص ١٥٣.
١٤. مصطفى، ي. (٢٠١٣). "تشكل بناء المعجم العربي دراسة وصفية تحليلية نموذج الصوتيات الوظيفية". رسالة دكتوراه. البليدة. الجزائر: جامعة البليدة، كلية الآداب واللغات. قسم اللغة العربية وآدابها. ص ١٢٣.
١٥. مصطفى، ي. (٢٠١٤). التعريف في المعاجم المختصة الحديثة بين الواقع والمأمول. مجلة معارف: (مجلة علمية محكمة)، السنة الثامنة، العدد ١٥ الجزائر: جامعة البويرة جامعة أكلي محند أولحاج. قسم الآداب واللغات. ص ٢٦٤ - ٢٦٦.



www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية  
International Journal for Arabic Linguistics and  
Literature Studies (JALLS)

Journal Homepage: <https://www.refaad.com/views/JALS/home.aspx>  
ISSN: 2663-5860(Online) 2663-5852(Print)



## Arrangement and Definition in the Functional Dictionaries

Ali Abdalnabi Ebrahim Farhan

Associate Professor of Arabic Language and Literature, Al-Ahlia University, Kingdom of Bahrain  
alifa2222@gmail.com

Received : 30/8/2020 Revised : 8/10/2020 Accepted : 16/11/2020 DOI : <https://doi.org/10.31559/JALLS2020.2.4.1>

**Abstract:** The functional dictionaries are considered to be part of the general dictionaries that deal with concepts and language terminologies in a field of knowledge or an art, and arrange the language entries in a systematic way.

This topic is so important and therefore, I would like to conduct an objective, descriptive, and analytical study using the entries and concepts approved in the lexical science.

This study adopts two main entries of studying the dictionary: definition, and arrangement. These two main entries are the ones that determine the identity of the dictionary. A given dictionary would never include entries that are not arranged and outlined in any specific and systematic order that the author would like their dictionary to be based on and are not defined in accordance with the definitions used in the dictionaries (Bin Murad, 1993). When a dictionary lacks one of those two main entries, it would probably be given another name rather than a dictionary, such as nomenclature, or glossary (Bin Murad, 1999)

This study is based on a methodology that compares between two types of functional Arabic dictionaries; the first one is specialized in general arts definitions, including the two books of Sharif Ali Al Jarjani "Definitions of Arts" and "كتشاف اصطلاحات الفنون" of Tahanwi. The other one is pertaining to a specific art the art, namely the Dictionary of Rhetorical Terms And their Development by Ahmed Matlob, and The Phonetics Dictionary by Rashid Abdul Rahman Al-Obaidi.

The study focuses on the methods and entries of arrangement and in the four Books, as well as the techniques of the definition and proving examples that have been used in those flour dictionaries. The study also uses some other functional dictionaries to draw a comparison in order to identify the rules that govern arrangement and definitions in the dictionaries in general and more specifically in those four dictionaries.

The study aims to reveal the rules that govern the arrangement and definition in those books and critique those methods and then propose a general framework for functional dictionaries' structure that the educators and researchers would easily use.

**Keywords:** Dictionary; language; arrangement; definition; critique.

## References:

- [1] Al'bydy, R. (2007). M'jm Alswtyat. T1. Bghdad: Dywan Alwqf Alsny, Slslt Aldrasat Aleslamyhm Alm'asrh. S7- 9, 13, 7-8, 13, 14, 97, 125, 157 - 161, 164- 165.
- [2] Albwshyky, 'E. (2003). "Nhw Tswr Jdyd Lbna' Alm'jm Al'lmy Al'rby". Mjlt Mjm' Allghh Al'erbyh: 78 (4). Dmshq.
- [3] Alfjr, M. (2014). "Erhasat Alm'jm Almkhts Alm'asr Fy Altrath Al'rby: Altlaqy Walakhtlaf". Mqal Dmn Ktab Mshtrk Lmjmw'h Mn Alm'lfyn B'nwan: Alm'jmyh Al'rbyh Qdaya Wafaq. 'dad Wtqdy: D. 'bd Alrhym Mntsr Amyn. Wd. Hafz Esma'yly 'Elwy. T1. 'man: Dar Knwz Alm'rfh. S 89.
- [4] Alhmd, ' T. (2003). "Alm'jm Almkhts Fy Altrath Al'rby". Qra'h Fy Almadh Walmnjh. Flstyn: Mjlt Jam't Alkhlyl Llbhwth: 1(2).
- [5] Hmzawy, M.R. (1986). Mn Qdaya Alm'jm Al'rby Qdymana Whydythana. T1 Byrwt: Dar Alghrb Aleslamy.
- [6] Aljrjany, ' (1991). Alt'ryfat. Dbt Wfhrsh: Mhmd 'bd Alhkym Alqady, T1 Alqahrh - Byrwt: Dar Alktab Almsry, Wdar Alktab Allbnany. S 8, 204, 252, 262, 153, 177, 144, 165, 266, 30, 62, 111, 112, 242, 53, 70, 180.
- [7] Aljylaly, H. (1999). Tqnyat Alt'eryf Alm'ajm Al'rbyh Alm'asrh. Dmshq: Athad Alktab Al'rb. S 184 - 185.
- [8] Khtaby, M. (2016). "Almstlh Walmfhw Walm'ejm Almkhts: Drash Thlylyh Nqdyh Fy Alm'ajm Aladbyh Al'rbyh Alhdythh (1974 - 1996)", T1 'man: Dar Knwz Alm'rfh Llnshr Waltwzy'. S 60, 63, 378, 415, 420, 424, 61.
- [9] Bn Mrad, E. (1999). "Ass Alm'jm Almkhts Allsanyh", Mjlt Allsan Al'rby: Al'dd 48, Dysmbr Kanwn Alawl 1999m, Alrbat: Mnshwrat Almnzmh Al'rbyh Llrbayh Walthqafh Wal'lwm, Mktb Tnsyq Alt'eryf. S 202, 203.
- [10] Bn Mrad, E. (1993). Alm'jm Al'lmy Al'rby Almkhts Hta Mntsf Alqrn Alhady 'shr Alhjry. T1 Byrwt. Lbnan: Dar Alghrb Aleslamy. S 153.
- [11] Mstfay, Y. (2013). "Tshkl Bna' Alm'jm Al'rby Drash Wsfyh Thlylyh Anmwdj Alswtyat Alwzyfyh". Rsalt Dktwrah. Alblydh. Aljza'r: Jam't Alblydh2, Klyt Aladab Wallghat. Qsm Allghh Al'rbyh Wadabha. S 123.
- [12] Mstfay, Y. (2014). Alt'ryf Fy Alm'ajm Almkhtsh Alhdythh Byn Alwaq' Walmamwl. Mjlt M'arf: (Mjlh 'lmyh Mhkmh), Alsnh Althamnh, Al'edd 15 Aljza'r: Jam't Albwyrh Jam't Akly Mhnd Awlhaj. Qsm Aladab Wallghat. S 264 - 266.
- [13] Alqasmy, ' (1991). 'lm Allghh Wsna'h Alm'jm. T2. Alryad: Jam't Almlk S'wd.
- [14] Sma'nh, J. (1999). "Almstlhat Al'rbyh Byn Alqdym Walhdyth (Mshrw' Qra'h)". J2. Atrwht Dktwrah. Alrbat. Jam't Mhmd Alkham. Klyt Aladab Wal'elwm Alensanyh. Sh'bt Allghh Al'rbyh Wadabha. S 474.
- [15] Althanwy, M. (1996). Kshaf Astlahat Alfnwn Wal'lwm. Thqyq: Rfyq Al'jm - 'ly Dhrwj. T1 Byrwt: Mktbt Lbnan Nashrwn. S Xxxv, Xxxviii, S 2, 44, 45, 810, 811, 812, 765, 999, 290 - 291, 294.